مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Études sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الأول

2024

التاريخ والديناميات الاجتماعية
متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي
تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع
الجزء الأول
2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Études sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

MARRAKECH
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

Histoire et dynamiques sociales

Mélanges en l'honneur du professeur Hassan HAFIDI ALAOUI

Coordination :
Mohamed RABITATEDDINE et Mohamed ELAKLAA

Tome 1

2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources,
Mobilité et Attractivité - **LERMA**

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵣⵉ ⴷ ⵜⵙⴰⵡⴰⵍⵉⵏ ⵜⵉⵏⵙⵓⵖⵉⵏ - ⵎⵕⵕⴰⴽⵛ
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الأول

2024

محفوظة جميع الحقوق
©Copyright

الـتـاريـخ والـديناميات الاجتماعيـة

متنوعـات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علـوي

تنسيـــــــــق :محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

مـنـشـــــورات : مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض، مراكش.

الإيداع القانوني : 2024MO0741

ردمـــــــــــك : 978-9920-8894-0-7

الطبـعـة الأولى : 2024

الطباعة والإخراج الفني : دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم *3*، حسان – الرباط
الهاتف : *83 75 20 37 05* - الفاكس : *89 75 20 37 05*
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

ولـد حـسـن حـافـظي علـوي بزاوية أوفوس بإقليم الرشيدية في 24 رجب 1381 هـ/01 يناير 1962م، وتابع دراسته الثانوية بثانوية غريس بگلميمة، ثم التحق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس حيث ناقش دبلوم الدراسات العليا سنة 1989. وفي سنة 2005 حصل على دكتوراه الدولة من جامعة محمد الخامس بالرباط. وتتمحور أبحاثه حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالعالم الإسلامي في « العصر الوسيط »، وتاريخ الأفكار والتقنيات وتاريخ المؤسسات السياسية والاجتماعية.

الفهـــــرس

كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية 9

كلمة السيد رئيس مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)..... 11

تقديم عام..... 13
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

التعريف بالأستاذ حسن حافظي علوي: مسار باحث حصيف..... 23
البيضاوية بلكامل

الفاعل المسؤول: قراءة في بعض أعمال مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت..... 33
محمد الأكلع

المحور الأول: إسهام الأستاذ حسن حافظي علوي في الدراسات الصحراوية

المقاربة المصدرية عند الأستاذ حسن حافظي علوي تجليات الامتداد ومسارات الإمداد... 51
محمد البركة

إعمال التعريفات لتجلية الفروق بين الصحراء والواحات: إسهام في دراسة حيوية المجال المعاشي بالمغرب الوسيط 83
سعيد بنحمادة

فقه البادية والتاريخ في مؤلفات الأستاذ حسن حافظي علوي..... 121
أحمد الصديقي

المحور الثاني: التاريخ والرواية

ما بين الرواية التاريخية والتاريخ من اتصال وانفصال 133
حسن أوريد

المحور الثالث: مصادر جديدة

نصوص تاريخية يمنية عن سلاطين الدولة العلوية مقتبسة من كتاب درر نحور الحور العين بسيرة المنصور علي وأعلام دولته الميامين للطف الله جحاف الصنعاني (ت 1243هـ/1827م)..... 141
عبد السلام محمد أحمد الصباري

أنظار في اختصار كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي 181
الوافي نوحي

المحور الرابع: المذاهب الإسلامية في فجر الإسلام

العبد والمولى في حركات الشيعة من الظهور إلى حركة المختار (38-67هـ/658-687م..... 195
عبد الحميد الفهري
المخاض المذهبي بالمغرب الإسلامي إبان عصري الولاة المشارقة والإمارات المحلية المستقلة..... 213
عبد الهادي البياض

المحور الخامس : نظرات في التاريخ المرابطي

أثر الحضارة الأندلسية في حضارة الغرب المسيحي زمن المرابطين 269
فائزة البوكيلي
الدولة المرابطية المشروع الوحدوي والسياسة الفكرية: مراجعات نقدية 281
أحمد الخاطب

المحور السادس: التصوف والقيم الإنسانية

التصوّف والمجتمع بإفريقيّة والمغرب بين القرنين السّادس والتّاسع للهجرة/الثّانـي عشر والخامس عشر للميلاد 331
محمد حسن
الصلات الصوفية والعلمية بين الزاويتين العياشية والقشاشية : التصوف الحاتمي والفلسفي وغريب المسائل..... 359
عبـد الله نجـمـي
في تاريخية مفهوم الكرامة..... 411
محمد موهوب

المحور السابع: التاريخ وصناعة الذاكرة

تقديس الشخص في الثقافة التركية: من جينكزخان إلى أردوغان 439
عبد الرحيم بنحادة
الثمثلات الخمسة لشخصية الأمير عبد القادر أو تاريخ جينيالوجيا البطولة والرمز 469
الجيلالي العدناني

الفاعل المسؤول:
قراءة في بعض أعمال مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت

محمد الأكلع(*)

أتوخى من هذه المشاركة ضمن هذا المؤلف الجماعي الخاص بتكريم زميلنا الفاضل الأستاذ مولاي حسن حافظي علوي إبراز دلالات علمية وفكرية وإنسانية عديدة كتعبير صادق عن المعاني الإنسانية الراقية التي ربطت لعقود من الزمن بين هذا الأستاذ الجليل وجمهور كبير من زملائه وطلبته ممن يكّنون له وافر الاحترام والتقدير في المغرب وخارجه، اعترافا له بما أسداه من خدمات في تطور علم التاريخ معرفة ومنهاجا وتحقيقا ودراسة.

اخترت لمشاركتي هاته عنوان الفاعل المسؤول: قراءة في بعض أعمال مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت لتأكيد تقديري البالغ للمجهودات التي بذلها الأستاذ حسن حافظي علوي في مختلف مراحل تأسيس هذه المجموعة التي أسهمت بشكل فعال في النهوض بالبحث التاريخي والجغرافي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش. لكن قبل تناول هذا الموضوع بتفصيل، سوف أعمل على التعريف، ولو بشكل وجيز، بمفهومي الفاعل والمسؤول لتيسير فهم السياق المعرفي لهذه المشاركة.

فالفاعل هو من يقرر ويقوم بفعل أو عمل، ويستعمل وسائل واستراتيجيات ترتبط بتمثلاته ومصالحه، ويهدف من خلال ذلك إلى تلبية حاجياته الشخصية وتقوية تأثيره، حتى يكون قادرا على مراقبة المحيط الذي يعيش فيه.»[1] وهو عنصر مدرك وواع، وكائن عقلاني يقيّم فعله ويميز بين الأشياء ويفاضل بينها؛ وهو كذلك حامل لمشروع ومدافع عن فكرة تغيير واقع مجاله ومجتمعه؛ وقد تتعدد تدخلاته ورهاناته، مرة تحركه هواجسه ومصالحه وقدراته ومواهبه، ومرة تحركه الرغبة في خدمة مصالح الآخرين وتلبية حاجياتهم.

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

(1) Roger Brunet, Robert Ferras et Hervé Thery, Les Mots de la géographie, dictionnaire critique (Montpelier-Paris : Reclus-la documentation Française, 1992), 470p.

أما المسؤول فهو الشخص الذي تقع عليه تبعةُ عملٍ أو أمرٍ سواء كان ذلك بإلزام أم بالتزام، ويمتلك القدرة على الاضطلاع بالمهام التي يتحملها، وعلى اتخاذ القرارات داخل مجموعة منتظمة، وتتعين عليه الإجابة عن أفعاله أو في بعض الحالات عن أفعال الآخرين.[1] ومن الشروط الواجب توفرها في الشخص المسؤول: أن يكون واعيا لطبيعة ذاته ولسلوكه وأهدافه ونتائج تصرفاته، مما يعود على نفسه أو على غيره بالنفع العاجل أو الآجل، وأن تكون له حرية الإرادة والاختيار والتصرف فيما يختاره، وأن يكون مؤهلا للقيام بمسئولياته على أحسن وجه.[2]

والواقع أن كل ما ذكرناه في تعريف كل من الفاعل والمسؤول ينطبق على زميلنا الفاضل مولاي حسن حافظي علوي باعتباره باحثا فاعلا ومسؤولا يعد في مصاف المؤرخين المواظبين على النشر باستمرار وانتظام، صدرت له كتب ومقالات كثيرة، وأشرف على تنظيم لقاءات علمية من ندوات وأيام دراسية وقراءات في كتب، وسهر على تنسيق ونشر أعمال الكثير منها. ومن أبرز ما قام به بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش تأسيسه لمجموعة بحث أسهمت في النهوض بالبحث العلمي بجامعة القاضي عياض. وسوف أعمل فيما يلي على التعريف بهذه المجموعة وبإنتاجاتها العلمية.

• التعريف بمجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت

تأسست مجموعة البحث في تاريخ الإنسان والمجال بتانسيفت بمبادرة من الأستاذ حسن حافظي علوي وبعض زملائه بشعبتي التاريخ والجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش في الموسم الجامعي 1998-1999، في إطار تنزيل مقتضيات الإصلاح البيداغوجي للتعليم العالي لسنة 1997 الذي تم التخلي بموجبه عن النظام المعمول به آنئذ، والمكون من ديبلوم الدراسات المعمقة (DESA)، وديبلوم الدراسات العليا (DES)، ودكتوراه الدولة (Doctorat d'État)؛ واعتماد نظام جديد يقتصر على شهادتين فقط هما: ديبلوم الدراسات العليا المعمقة (DESA)، والدكتوراه (Doctorat). وكان هذا الإصلاح يرمي إلى تحقيق أهداف واضحة المعالم في ميدان البحث العلمي بشقيه الأساسي والتطبيقي من خلال إعادة هيكلة بنيات البحث في إطار مجموعات بحثية متفاعلة مع مجالها الجهوي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، انسجاما مع سعي الدولة إلى تحقيق الجهوية الموسعة التي بدأ الحديث عنها في دستور 1992، وتبلور في دستور 1996، وصدر قانونها التنظيمي في أبريل 1997 من قبل حكومة التناوب التوافقي.

(1) Dictionnaire Hachette - langue, encyclopédie, noms propres (Paris : Hachette, 1980).

(2) مقداد يالجن محمد علي، **علم الأخلاق الإسلامية** (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر، ط. 2، 2003م)، 252.

وقد كان الهدف من إحداث مجموعات البحث في الإصلاح المذكور هو الرقي بإنتاج المعرفة العالمة من الممارسة الفردية إلى الممارسة الجماعية من جهة، بعد أن عانت الجامعة المغربية من قصور واضح في هذا الجانب لمدة طويلة من الزمن، وإشراك الطلبة الباحثين في هذه العملية لضمان الاستمرارية في إعداد الخلف من جهة ثانية. غير أن مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف الأخير، وذلك لأن معظم أساتذة شعبتي التاريخ والجغرافيا كانوا ينتمون في أواخر التسعينيات إلى فئة الأساتذة المساعدين الذين لا يحق لهم تأطير الرسائل الجامعية وأطاريح الدكتوراه، ولم يكن لديهم بالتالي من يلحقونه بالمجموعة من الطلبة الباحثين، فاقتصر أعضاؤها على الأساتذة فقط.

ولما كان كل أعضاء هذه المجموعة من الباحثين الشباب المتطلعين إلى اكتساب المعارف وممارسة البحث العلمي الرصين، وكانت طبائعهم متوافقة وأهدافهم منسجمة، فقد انخرطوا بحماس في العمل الجاد، وبذلوا وسعهم في الإفادة والاستفادة، وأبدوا استعدادا كبيرا للتشاور والتنسيق والتعاون، وقابلية منقطعة النظير للأخذ والعطاء وتعزيز ثقافة الحوار وتبادل المعلومات والخبرات، والحرص على التكوين المستمر. فكان لكل هذا أن وفر الشروط المناسبة لنجاح هذه المجموعة البحثية، وإسهامها في التقدم بالبحث العلمي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش خطوات متوثبة إلى الأمام، وإخراجه من طابعه الفردي المهيمن إلى الطابع الجماعي المنتج.

ومما يحسب لهذه المجموعة أنها أكبت على دراسة تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت في إطار انفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وإسهامها في التنمية المستدامة؛ وأن أعمالها انتظمت دون انقطاع، في شكل لقاءات شهرية وأيام دراسية ما بين أكتوبر 1999 وماي 2002، وتناولت بالدراسة والتحليل مواضيع متنوعة تنم عن تجديد لا خفاء فيه مثل: توطين الأبواب المرابطية والموحدية في سور مراكش، والحناء في الثقافة الإسلامية، والماء بمجال تانسيفت، وقسمة الماء المتملك وحق التصرف في الحظ من الماء، والمقاومة بالجنوب المغربي من خلال الشعر الأمازيغي، وأسوار المدن بتانسيفت، وأحكام المعلمين والمتعلمين ببلاد المغرب قبل الحماية، والخط بمراكش في العهد الموحدي، بالإضافة إلى قراءات في كتب مهمة مثل كتاب **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن 1850-1900م** لعبد الرزاق الصديقي، و**سجلماسة وإقليمها في القرن 8هـ/14م** لحسن حافظي علوي، و**المعرفة والسلطة في المغرب: صور من حياة مثقف من البادية في القرن العشرين** لديل إيكلمان، ترجمة محمد أعفيف، و**الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة** لعبد الله حمودي.

ومن الأهداف التي سطرتها هذه المجموعة وقت تأسيسها: تكوين قاعدة بيانات متخصصة حول تاريخ وجغرافية منطقة تانسيفت-الحوز، وإعداد جرد بيبليوغرافي لكل ما كتب عن هذه المنطقة، والتعريف بما تشتمل عليه من خزائن للمخطوطات، وإنجاز خريطة للمواقع الأثرية بها، وأطلس تاريخي ومونوغرافيات حول مراكزها الحضرية والقروية.

- **قراءة في بعض الأعمال التي أنجزتها هذه المجموعة**

نظمت مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت مجموعة من الندوات واللقاءات العلمية خصصت أولاها **لأسوار المدن بتانسيفت** والثانية **للماء بتانسيفت تاريخ وتقنيات** والثالثة **للماء المتملك: الدول، القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء**. وسوف أعمل فيما يلي على استعراض أهم القضايا التي تمت مناقشتها في هذه الندوات، والنتائج التي أسفرت عنها.

- **أعمال ندوة أسوار المدن بتانسيفت**

تلخص الكلمة الافتتاحية لندوة أسوار المدن بتانسيفت والتقرير الختامي لأشغالها كافة القضايا التي تمت معالجتها من قبل المشاركين، وتبين كيف تشكل الأسوار رصيدا وثائقيا ماديا هاما في مرجعيات عمل المؤرخ، وعنصرا له قيمته الرمزية ضمن مكونات التراث المعماري المحددة للهوية الوطنية والخصوصيات المميزة للتنوعات المحلية، وركنا متميزا في النسيج المعماري للمدينة المغربية العتيقة، وفي باقي المراكز التي تشكل الأسوار أحد أهم عناصرها كالقلاع والحصون. ولا يخفى أن الأسوار ترمز إلى الحماية والاستقرار، وتكشف عن وظائف وخدمات عديدة، مما جعلها رمزا من رموز الذاكرة المحلية، ومعلمة معمارية تختزل تاريخا تتقاطع عنده مظاهر متعددة لعلاقة الإنسان بالمجال في شتى نواحي الحياة في الماضي، وقضية من قضايا المصالح ذات النفع العام في الحاضر.

وتكتسي الأسوار أهمية خاصة من الناحية التاريخية والأثرية، لأنها تبنى بمواد متنوعة وأدوات تقليدية، وتلتقي في بنائها صنائع وحرف كثيرة، وتوظف في تشييدها خبرات ومهارات هندسية، كما تتجسد فيها تأثيرات فنية داخلية وخارجية، وكل هذا لم يدرس حتى الآن بما يكفي، ولا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصي. ناهيك عن أن لها وظائف متعددة في مقدمتها حماية المدينة أو الحصن من كافة التهديدات والأخطار الخارجية، وتضفي طابع البهاء والرونق عليهما من خلال ما تشتمل عليه من أبواب مهيبة وأبراج مزينة بتشكيلات هندسية وفنية وعناصر جمالية.

يضاف إلى ما سبق أن الأسوار بتحصيناتها المنيعة تبعث على الاطمئنان، وتشجع القاطنين خلفاها على الاستقرار والتفاني في العمل، والانخراط في الديناميات الاجتماعية، والإسهام في عمليات الإنتاج، ومن ثم، فإنها تختزل المجال في بعده الطبيعي والتاريخي والمعماري والتنظيمي والديني والعسكري، فضلا عن علاقتها المباشرة بالحياة اليومية للناس.

وحسب ما تسمح به المعلومات الميدانية الحالية، فإن مجال تانسيفت يشتمل على خمسة أسوار تاريخية معروفة، لا تزال ثلاثة منها تقاوم عاديات الزمان، وتهم مراكش وآسفي والصويرة، واثنان لم يبق منهما إلا بعض رسومهما، وهما سور أغمات وريكة وسور تنمل، بينما تظل مواقع ومدن أخرى مدفونة تحت الأنقاض وفي مقدمتها نفيس وأكوز.

وقد كانت ندوة أسوار المدن بتانسيفت مناسبة لدراسة هذا الرصيد المعماري وإخضاعه للبحث والتأمل من قبل المؤرخين والأركيولوجيين والجغرافيين والمهندسين المعماريين، ومهندسي إعداد وتنظيم المجال، وخبراء البيئة والاقتصاد، بغية التعريف به، وجرد كافة عناصره ومكوناته، والحث على دراسته من الناحية الأثرية والفنية، وعلى القيام بعمليات الإنقاذ والترميم والصيانة والإدماج وإعادة التوظيف، والعمل على ربط كل هذه العمليات بإشكالية التراث والتنمية، ومنها قضية إدماج الأسوار في شبكة النسيج الحضري المعاصر، وفي بنية اقتصاد المجال وتوظيفها في القطاع السياحي، وإيقاف مظاهر وأشكال التخريب التي تعرضت لها ولا تزال. بما يضمن تحقيق المصالحة مع التراث، والاعتراف بجهود الأسلاف، وتقوية الوعي بالهوية الثقافية للمجال، وضمان بقاء واستمرارية هذه المعالم التراثية، وتيسير إدماجها في مكتسبات الحداثة، وعقلنة استثمار هذا الرسمال الثمين في النشاط الاقتصادي لما له من قيمة اقتصادية مضافة.

والواقع أن هذه الندوة قد شكلت فرصة حقيقية لتبادل الآراء واختبار المقاربات بين مختلف الفاعلين، وأسهمت في رصد وجرد وتصنيف أسوار المدن بتانسيفت، ومكوناتها المعمارية، وكانت مناسبة لمناقشة قضاياها المختلفة وإغناء الحوار حولها، والدعوة إلى العمل على تثمين هذا التراث وترميمه والمحافظة عليه من الضياع، وتكريس ثقافة التربية على حمايته، وفق نظرة مواطنة واعية ومتبصرة، تجعل الإنسان معتزا بانتمائه، فخورا بتاريخه، غيورا على مكونات تراثه وراعيا لها.

وقد صدرت أعمال هذه الندوة في كتاب اشتمل على ثلاثة محاور وهي:

أولا: التاريخ والأركيولوجيا.

ثانيا: مسألة الترميم والصيانة.

ثالثا: إشكالية إدماج السور في النسيج العمراني الحديث.

وتبين من خلال مضامين هذا الكتاب أن تأسيس المدينة الإسلامية قد خضع لضوابط دقيقة، ليس فقط فيما يتعلق باختيار الموقع والموضع، ولكن فيما يهم مواد البناء وأحكام وضوابط الارتفاق بالجدار وقضايا الجوار وكل ما يتصل بأحياء المدينة، بما فيها الأحياء الإدارية والسكنية والحرفية، وما إلى ذلك. وقد شكلت الأسوار في هذا النسيج العمراني عنصرا مهما، وكان لها من الوظائف العسكرية والأمنية والاقتصادية ما يطول شرحه في هذه العجالة.

وإذا حصرنا النظر فيما يخص مدينة مراكش فقط، فقد أثار هذا الكتاب الانتباه إلى عدد من القضايا التي لا يزال بعضها مطروحا إلى اليوم ومنها:

- الاضطراب الذي يكتنف مصادر البحث في موضوع الأسوار.
- ملكية الأرض التي بنيت عليها مدينة مراكش.
- مشكل التأريخ لبناء مراكش وأسوارها وبعض أبوابها.
- العلاقة بين المدينة وبين مجالها الطبيعي ومحيطها البشري، مما له علاقة وثيقة بالوظيفة الأمنية للأسوار.
- قضايا المصطلح المتصل بالبناء وسائر عناصره في الثقافة الإسلامية.

كما لفت هذا الكتاب الأنظار إلى ضرورة العودة إلى المصادر الفقهية التي تناولت أحكام الارتفاق بالمباني وقضايا المنازعات، وكشف عن أن أحكام البناء عند المسلمين كانت من الأهمية بمكان، وأن فقهها لا يقل شأنا عن فقه المعاملات والعبادات.

كما أصل هذا الكتاب كذلك لشروط بناء المدينة الإسلامية والضوابط المعتمدة في تخطيط مختلف مرافقها، وشدد على وحدة المرجعيات التي قامت عليها هذه الشروط والضوابط في كافة أرجاء العالم الإسلامي، واستحضر تاريخ العمارة الإسلامية عامة وعلاقة المدينة بمحيطها القريب والبعيد، وأبرز مختلف الأدوار التي اضطلعت بها الأسوار ضمن مكونات العمارة الإسلامية. كما رصد مظاهر الاختلاف بين أسوار مراكش وأغمات، والصويرة، من حيث مواد البناء والهندسة المعمارية والعناصر الفنية والزخرفية. ولم يقتصر في هذا على المدن العتيقة، بل شمل أيضا معلومات عن مدن حديثة نسبيا بجهة مراكش تانسيفت/الحوز مثل قلعة السراغنة وسيدي رحال وتملالت، وحث على ضرورة الاهتمام بالمعالم التراثية، وعلى القيام بالتنقيبات الأثرية للكشف عن مزيد من المواقع الأثرية قصد إغناء رصيدنا الوطني في مجال التراث.

وبعد استعراض القضايا التاريخية المتعلقة بأسوار المدن بتانسيفت، وبسط مختلف الإشكاليات المتعلقة بها، ومناقشة المفاهيم والأبعاد والوظائف والرموز، تناول الكتاب إشكالية صيانة هذه المعالم العمرانية والمحافظة عليها، ورصد مختلف المخاطر المحدقة بها بسبب الإهمال، واقترح حلولا لدرء كل هذه المخاطر، وشدد على ضرورة التدخل العلمي من قبل المصالح المختصة للمحافظة على هذه المعالم وصيانتها.

o الماء بتانسيفت: تاريخ وتقنيات

تم الاهتمام بهذا الموضوع نظرا لما يحظى به الماء من قيمة استراتيجية في مجال تانسيفت، وذلك لاعتبارات ثلاثة على الأقل: أولها طبيعة المناخ المحلي التي تجعل من أحوال الجفاف قاعدة بهذا المجال، وعاملا فاعلا في تفسير تداخل الشرع والعرف في تحديد ضوابط تدبير موارد المياه بين المستفيدين؛ وثانيها الوزن السياسي المميز للمجال، كرقعة جغرافية أنتجت أكبر تجربة سياسية في تاريخ الغرب الإسلامي، واحتضنت مركز صنع القرار لمعظم فضاء غرب المتوسط لمدة تزيد عن قرن ونصف، فضلا عما عرفته من كيانات سياسية وزعامات نحلية قبل وبعد سقوط دولة الموحدين، وأخيرا الاعتبار السكاني الذي جعل من منطقة تانسيفت نقطة تجمع بشري هام ومتجدد، ومجالا حضريا يشتمل على عدد كبير من المدن والقرى، منها ما اندثر بفعل عوادي الزمن، ومنها ما ظلت آثاره شاهدة على وجوده، ومنها ما أصر على البقاء إصرارا.

كل هذه المميزات الطبيعية والسياسية والبشرية، أهلت مجال تانسيفت ليشهد إقامة منشآت هيدروليكية كبيرة، وهندسة مائية متميزة همت تقنيات الاستنباط والجلب والنقل والجمع والتخزين والتوزيع. وتجلى ذلك في الخطارات والسواقي والصهاريج الكبيرة والخزانات المائية السطحية والباطنية والسقايات، وغيرها من الوسائل التي أسهمت في توفير الماء وتأمين جودته، وضمان التزود به، لتلبية متطلبات الحياة اليومية الحضرية والقروية لساكنة كثيفة تعيش في وسط جاف يتميز بقلة التساقطات ومحدوديتها وعدم انتظامها.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بتاريخ الماء في مجال تانسيفت ليس وليد اليوم، بل سبق لكل من جورج كولان (George Colin) وشارل ألان (Charles Allain) وبول باسكون (Paul Pascon)، أن أنجزوا فيه أعمالا قيمة لا يستغنى عنها إلى اليوم رغم طبيعتها القطاعية ومحدودية نتائجها في الزمان والمكان، وهي في مجملها أعمال مبنية على جهود محمودة، جمعت بين المعلومات المصدرية والتحريات الميدانية والبحث الأركيولوجي، واستفادت من المكتسبات المنهجية التي حققتها العلوم الاجتماعية، وانتهت إلى اجتهادات وخلاصات كان البعض منها ولا يزال مرجعا في بابه.

وقد اشتمل هذا المؤلف على تسعة مقالات تناولت بالدراسة والتحليل تقنيات جلب الماء وصرفه بتانسيفت من عدة زوايا أهمها:

- الدراسة الفقهية للماء من خلال الرجوع إلى أربعة أقانيم أساسية لفقهه، أولها القرآن الكريم، وثانيها السنة النبوية وما اشتملت عليه من ضوابط في استغلال المياه بين أهل العالية وأهل السافلة؛ وثالثها المعاجم اللغوية وما تضمنته من تعريفات لمعاني الألفاظ وتطوراتها الدلالية؛ ورابعها المظان الفقهية بما فيها من أحكام شرعية وإفادات تاريخية حول قضايا الماء. [1]

- مصادر الماء ووسائل جلبه وصرفه بالمدينة المغربية في العصر الوسيط، حيث وقع التشديد على محدودية العناية بمصادر المياه ووسائل جلبها وصرفها بالمدينة المغربية رغم ما كان للماء من أهمية قصوى في اختيار مواقع المدن وتخطيط مواضعها وتنظيم الحياة اليومية الدينية والدنيوية بها. كما تم رصد الوسائل المعتمدة في توفير الماء بالمدن المغربية من أنهار وآبار وينابيع وعيون ومياه البحر، وتقنيات الرفع والجلب والصرف من قنوات وسواقي ونواعير وسواني، بالإضافة إلى تتبع الأحكام المنظمة لاستعمال المياه وصرفها، والمحافظة على نقاوتها وحمايتها من التلوث، وذلك من أجل ضمان السلامة الصحية للمستهلكين وتشجيعهم على القيام بواجبهم الديني. [2]

- واد فاس وروافده ودوره في تزويد مدينة فاس بحاجياتها من الماء، والأحكام والضوابط التي نظمت الاستفادة من مياه هذا الوادي وقسمتها، والدور الذي اضطلع به العلماء والأعيان ونواب الجمهور في هذه العملية، وما استُصْدِر في ذلك من الفتاوي وما نجم عن عملية توثيق عقود ملكية الماء وقسمته من رسوم وعقود شرعية ووثائق عدلية.[3]

- النظام الخطاراتي وتاريخ ظهوره، وأهميته في جلب المياه الباطنية وكيفية استغلالها بالحوز المراكشي.[4]

- تزويد حاضرة مراكش بالماء الشروب الذي اعتمد في البداية على السواقي والخطارات والينابيع والصهاريج الكبيرة، قبل أن تقدم سلطات الحماية على إقامة أول منشأة عصرية

(1) المصطفى الوضيفي، «الماء: دراسة فقهية،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت تاريخ وتقنيات**، تنسيق محمد الأكلع ورشيد السلامي (مراكش المطبعة والوراقة الوطنية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، 2002)، 8-18.

(2) حسن حافظي علوي، «مصادر الماء ووسائل جلبه وصرفه بالمدينة المغربية في العصر الوسيط ،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 19-33.

(3) محمد بن عبد الجليل، «مياه فاس: ودا فاس وروافده،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 40-34.

(4) أحمد زروال، «النظام الخطاراتي: أسلوب من أساليب تدبير المياه الباطنية بالحوز،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 41-60.

لتزويد المدينة بالماء الشروب سنة 1924م، وما أعقب ذلك من حفر للآبار العميقة، مما أدى إلى استنزاف الفرشة المائية، واللجوء إلى مياه السدود، وإقامة محطات المعالجة الحديثة.[1]

- علاقة الماء بأنماط الإنتاج في المجتمع الريفي بالحوز الشرقي حيث تأكدت أهمية دراسة استغلال المياه في التعرف على ملكية الأرض، وفهم البنية الاجتماعية بالمناطق الريفية، وما عرفته من تحولات في أنماط الإنتاج في مرحلة ما قبل الاستعمار وبعدها.[2]

- التهيئة المائية بالحوز التي أبانت عن اعتماد الناس في بداية الأمر على السواقي الباطنية للخطارات والسواقي السطحية والآبار، وعلى التقنيات العتيقة مثل الدلو والناعورة والسانية، قبل أن تشهد المنطقة تحولات جوهرية بسبب استخدام المضخات الكهربائية، وتتعرض الفرشة المائية لاستنزاف غير مسبوق، مما استلزم اتخاذ إجراءات فعالة لترشيد الاستغلال بهدف المحافظة على الثروات المائية وإعادة التوازن المائي إلى المنطقة.[3]

- الأرحية المائية بالمغرب والأندلس ومكوناتها المتمثلة في الزير والحجر المتحرك، الذي هو الحجر العلوي، والحجر الثابت الذي يقع إلى الأسفل من سابقه، والدوار والحديدة والقايمة والرقاد، وما تطلبته هذه التقنية المستخدمة في طحن الحبوب من طاقة مائية ومن منشآت كبناء السدود ومد القنوات، وما كان لها من دور في تحريك عجلة الاقتصاد، سواء عن طريق توفير الطحين أو إنعاش بعض الصنائع والحرف مثل: «القوادسية» و«النواعرية» و«الرحايوية» و«الطحاينية.»[4]

- تقنيات تجميع الماء وتوزيعه بمدينة سبتة في العصور الإسلامية، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن المنشآت المائية القديمة لهذه المدينة قد تعرضت للتلف شأنها في ذلك شأن باقي المكونات المعمارية الإسلامية، وعلى الرغم مما عرفت به سبتة من كثرة السقايات في العصر الوسيط، فإن أغلب حاجياتها من الماء كانت تجلب إليها من بليونش بواسطة القنوات المرفوعة على الأقواس، أما حماماتها فكانت تعتمد أساسا على مياه البحر، كما استعمل سكانها مياه البحر كذلك في عمليات التنظيف والغسيل.[5]

---

(1) أحمد هوزالي، « تزويد حاضرة مراكش بالماء الشروب،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 61-70.

(2) حسن المباركي، «الماء وعلاقته بأنماط الإنتاج في المجتمع الريفي المغربي، حالة الحوز الشرقي،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 71-77.

(3) زينب مبسوط، «التهيئة المائية بالحوز،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 78-87.

(4) عائشة الكنتوري، «الرحى المائية بمدينة فاس،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت** ، 88-94 ؛ ومحمد حناوي، الأرحاء المائية بالمغرب والأندلس من خلال كتب الجغرافيا والنوازل والحسبة،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 95-112.

(5) محمد الشريف، «الماء في سبتة الإسلامية: تقنيات التجميع والتوزيع،» ضمن أعمال ندوة: **الماء بتانسيفت**، 113-126.

o الماء المتملك: الدول القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء

تمت العناية في هذا الكتاب بالماء المتملك دون غيره من أنواع المياه، كالمياه المحبسة والمياه المباحة، لأنه يعد من سائر الأموال، لمالكه الحق في التصرف فيه، بالبادية كما بالمدينة، بالبيع والشراء أو بالهبة والعطاء أو بالسلف والكراء. والاستفادة منه لا تثير خلافا بين الناس، كما هي الحال في الاستفادة من الماء المباح، لأن لا حق فيه إلا لمالكه أو لشارب مضطر، خصوصا إذا كان الماء يكفي لما يحتاج إليه المرء في منزله أو يكفي لشرب أرضه فقط. كما لا يجوز لغير مالك هذا النوع من أنواع المياه الانتفاع به إلا برضى المالك، ولا يخضع في مقدار سقي الأراضي إلى القاعدة الشرعية التي تلزم الأعلى بحبس الماء في الفدان حتى يبلغ الماء إلى الكعبين ثم يسرحه إلى الأسفل الذي يليه، بل لمالك الماء الحق في سقي أرضه حتى ترتوي، بحسب حاجتها إلى الماء وبحسب ما فيها من المزروعات والمغروسات، كما له الحق في استعماله بمنزله على قدر ما استطاع.

وعليه، فإن القواعد التي تحكم استغلال الماء الممتلك تختلف في كثير من التفاصيل عن مثيلاتها التي يقوم عليها الاستغلال في الماء المحبس، ويشترك الماء الممتلك مع غيره من أنواع المياه في عدد من القضايا كبناء السواقي وإصلاحها، وتجديد السدود المنهارة، وكنس العيون، كلما غار الماء أو نقص الصبيب أو تزايدت عملية الرشحان، كما يشترك معها في اعتماد نظام الدَّوْل، أي اعتماد النوبة والدور في السقي، خصوصا في الماء الذي جلبته الجماعة بعمل شاق معتبر، فصار بعملها ذلك من سائر الأموال المشتركة، غير أن أهم ما يميز الماء الممتلك هو القسمة بالقلد، وهو ما يسمى ببعض المناطق المغربية بتناست وتساطت أو الطاسة، والسطل، أو السلطة، والشكْفة، والحلطافة، والقصرية، ويعرف بالبلاد التونسية بالگادوس (القادوس)، وما يترتب عن هذه القسمة من أنصاف وأرباع وأثمان وأجزاء، تختلف تسمياتها بحسب اختلاف المناطق.

ومن المعلوم أن القسمة في الماء، التي اعتمدها القدماء في توزيع كمية المياه المتوافرة بحسب أصولهم وممتلكاتهم، هي عملية جد معقدة لم يولها الباحثون كبير عناية حتى الآن، على الرغم من أهمية دراستها وتعميق الفهم فيها باعتبارها أكثر الأشكال ملاءمة لتدبير الموارد المائية في علاقتها مع الوسط الطبيعي.

وقد أسهمت النتائج العلمية لهذا العمل بدون شك في إغناء الرصيد المعرفي في مجال الماء بالمغرب من خلال بسط المواضيع الآتية:

- القوانين الشرعية المنظمة لاستغلال الماء المتملك ومقارنتها بالقوانين الوضعية الحديثة.
- الأعراف المعتمدة في استغلال المياه المشتركة بين أهل العالية وأهل السالفة ومدى موافقتها للشرع أو مخالفتها له.
- الطرق العتيقة في الاستدلال على وجود الماء والتقنيات المعتمدة في استنباط المياه وسوقها واستخدامها للشرب أو السقي أو كمصدر للطاقة.
- وسائل جلب الماء ووسائل تخزينه ووسائل صرفه.
- القسمة في الماء وأدواتها (تناست، تطاست، القصرية وغيرها)، والمشرفون عليها (بوتناست، عامل الماء، شيخ الماء، الفصال...الخ)، والدورة السقوية، والمدة الزمنية للفردية والنهار والليلة والحبة والخروبة، وعقود بيع الماء.
- رصد مشاكل القسمة في الماء في وقتنا الحالي ومقارنتها بما كان عليه الحال في الماضي واقتراح حلول لتجاوز المشاكل.
- إحداث المنشآت المائية الكبيرة وتأثيره على أنماط الاستغلال المائي بالمناطق المسقية قديما.
- المحافظة على ثرواتنا المائية وحمايتها من التلوث.

هذا بالإضافة إلى العناية التي أولتها النصوص الشرعية للماء باعتباره نعمة سخرها الله لنفع الأرض ومن يعيش عليها، حيث شددت الآيات البينات في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وكتب الفقه على أهمية الماء، وأوصت بتقنين استعماله والمحافظة عليه، ووضعت لكل ذلك أحكاما خاصة.

وقد اشتمل هذا المؤلف على خمسة عشر مقالا اعتنى فيها أصحابها بدراسة وتحليل مختلف قضايا الماء المتملك وطرق استغلاله، والتدبير الأمثل للمحافظة عليه، وما يتعرض إليه من تلوث منذ العصور القدية إلى الزمن الراهن. وسوف أستعرض فيما يلي أهم ما جاء في هذه المقالات حسب ترتيبها في الكتاب:

- القواعد القانونية المنظمة لاستغلال الماء زمن حمورابي، واستعرض فيه مؤلفه مختلف التشريعات التي وضعها الملك حمورابي لتنظيم استغلال الماء في ري المزروعات، وصيانة قنوات جلب المياه وكنسها وترميمها، إدراكا منه لأهمية قطاع الزراعة في النمو الاقتصادي والرفع من مستوى استقرار السكان. وقد استقى حمورابي الكثير من هذه

القوانين من الشرائع التي سبقت عصره، وعمل على تطويرها لتتناسب مع الأحوال التي وصل إليها المجتمع البابلي في عهده.[1]

- الماء من خلال النص الشرعي، وشدد فيه صاحبه على أهمية الماء باعتباره إعجازا قرآنيا، وأنه ينقسم إلى قسمين في النصوص الدينية: ماء نازل وماء صاعد، وأكد على أن الآيات التي تشير إلى نزول الماء أكثر من تلك التي تتحدث عن صعوده، ليخلص في النهاية إلى أن السماء هي منبع الماء، كما حدد أنواع المياه عند علماء الإسلام وأبرز أهمية الأحكام الفقهية في تنظيم عمليه الاستفادة منها واستغلالها.[2]

- تملك الماء ونظام الحصة في التوزيع، واستعرض فيه صاحبه الضوابط والأحكام المعتمدة في تقسيم المياه بالمناطق الجافة وشبه الجافة، وعرف بوحدات القسمة مثل الخيمة والفردية بأحواز مراكش، وتاناست والعلام وأسقول بأحواز تيزنيت وإقليم طاطا، والمجاين، ومفردها ماجن بالجهة الشرقية، وركز على أهمية العرف في ضبط السير العادي لعملية التقسيم باعتباره الطريقة المثلى لتجنب الصراع حول الماء وفض المنازعات المترتبة عن التشاح في استغلاله.[3]

- دراسة وتقديم لمخطوط: نتيجة المقدمات المحمودة في الرد على زاعم ملكية وادي مصمودة، وتتبع فيه صاحبه ما جاء في هذا المخطوط حول أقوال الفقهاء في نازلة تتعلق بناعورة نصبت على وادي ويلسن من وادي مصمودة بفاس، فأراد جماعة من الناس إزالتها، وزعموا أن الواد ملكا لهم، يشربون منه ويسقون أجنتهم بمائه منذ أزمنة غابرة، ومن ثم وجب رفع الضرر عنهم، ففند العلماء مسألة تملكهم لماء هذا الواد، ولم يمنعوا أصحاب الناعورة من الانتفاع منه، لأنه من الماء المباح وليس من الماء المتملك.[4]

- السواقي ومشاكل تصريف المياه بالغرب الإسلامي من خلال كتب الوثائق، واستعرض فيه صاحبه مختلف الأحكام والضوابط التي نظمت عملية تنقية السواقي وكنسها، وكيفية الاستفادة من مياهها، والأضرار التي تحدثها هذه المياه في أملاك الغير والحد من أضرارها، وكافة القوانين المتعلقة بملكية مياه السواقي وتنظيم استغلالها بين الشركاء.[5]

---

(1) محمد المغبر: «القواعد القانونية المنظمة لاستغلال الماء زمن حمورابي،» ضمن أعمال ندوة **الماء المتملك: الدول القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء**، تنسيق حسن حافظي علوي وعبد الجليل لكريفة (مراكش المطبعة والوراقة الوطنية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، 2002)، 13-18.

(2) منصف الكريسي، «الماء من خلال النص الشرعي،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 19-41.

(3) عبد الرزاق ازريكم، «حول تملك الماء ونظام الحصة في التوزيع،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 75-91.

(4) محمد بن عبد الجليل، «دراسة وتقديم لمخطوط: نتيجة المقدمات المحمودة في الرد على زاعم ملكية وادي مصمودة،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 42-91.

(5) رشيد السلامي، «السواقي ومشاكل تصريف المياه بالغرب الإسلامي من خلال كتب الوثائق،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 92-103.

- استغلال المياه بالمغرب القديم، وشدد فيه مؤلفه على ما كان للماء من أهمية لدى سكان المدن في المرحلة الرومانية باعتباره مادة حيوية لا غنى عنها في المرافق العمومية والخاصة، وعلى تزايد الطلب عليه بالبوادي في نفس المرحلة بفعل اتساع الضيعات الفلاحية وتزايد الطلب على المنتوجات الزراعية. ورصد القوانين الرومانية والأعراف المحلية التي تم اعتمادها في الحد من الصراعات بين الأفراد والجماعات والقبائل حول الاستفادة من مصادر المياه.[1]

- قسمة الماء بالقلد ببلاد المغرب في العصر الوسيط وعرف فيه صاحبه بمعنى القلد عند الفقهاء، باعتباره أداة للقسمة في الماء المتملك، ثم استعرض مختلف تسمياته بمختلف مناطق بلاد المغرب، وتسميات وحدات قياس زمن القسمة في الماء مثل الثمن والربع والحبة والخروبة والنوبة والفاس والربطة، وأسماء المشرفين على عملية القسمة في المياه، وخلص إلى أن تقسيم المياه بالقلد لم يأخذ بعين الاعتبار المساحة المسقية ولا انخفاض الصبيب من العالية إلى السافلة، وإنما انبنى على عدد الوحدات المملوكة من أداة القسمة المعتمدة في عملية التقسيم.[2]

- آليات توزيع المياه بمراكش زمن حكم الموحدين، وقام فيه صاحبه بجرد لآليات توزيع الماء بالعاصمة الموحدية بما فيها الصهاريج والسواقي والسقايات، وعمل على توطينها وتحديد مواقعها وتواريخ إنشائها، وتوزيعها على أحياء المدينة، واستخداماتها في مختلف الأغراض المنزلية والحرفية.[3]

- قسمة الماء بالقلد من خلال تحليل وثيقة إشهاد عدلي، وقام فيه مؤلفه بتحليل مضمون وثيقة تتعلق بتقسيم المياه بين فخدات من قبيلة أولاد سعيد بمنطقة بني ملال، وقد عزز ما جاء في الدراسة السابقة حول قسمة الماء بالقلد وما تتميز به من عدل وإنصاف، وأشار إلى أن التعاقد بين فخدات هذه القبيلة يتم تجديده كل سنة، وأنه يهم خمس سواقي تنبعث كلها من عين أسردون، وهي: الحربولية، وأم الظهر، وتوف الساحل، ومصرف قي، والاخداشية، أما الفخدات التي تستفيد من مياه هذه السواقي فهي: فخدة أولاد عيسى، والوحاشة، والحسون، وغزافات، وأولاد عكو، وأولاد بلخير، وأشار في الأخير إلى أن الاتفاق بين هذه الفخدات حول استغلال المياه يجدد كل سنة، ومن ثم، فإن من أراد بيع حظه من الماء

(1) عبد المجيد أماريغ، «استغلال المياه بالمغرب القديم،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 113-104.

(2) حسن حافظي علوي، «قسمة الماء بالقلد ببلاد المغرب في العصر الوسيط،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 130-114.

(3) محمد رابطة الدين، «آليات توزيع المياه بمراكش زمن الموحدين،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 131-140.

أو كراءه، فإن استفادة المشتري أو المكتري لا تتجاوز سنة واحدة، وتمتد بالتحديد من شهر أكتوبر إلى شهر شتنبر.[1]

- المياه بمنخفض عين إيگلي الوضعية والمشاكل، واستعرض فيه صاحبه المشاكل المترتبة عن استغلال مياه عين إيگلي من قبل تسعة دواوير، عبر ساقيتين هما: الجابرية والمسبلية، وشدد على أن تقسيم مياه هذه العين يقتصر على ثمانية دواوير فقط، لأن أهالي دوار مجاط دخلاء على المنطقة، وأصلهم من تادلا، وأن عملية التقسيم تتم بالتساوي: 50 % من الصبيب الإجمالي لكل أربعة دواوير، وأن حصة الماء تبلغ 96 ساعة لكل دوار، وتسمى الدور، وأن الدور يتكون من أربع فرديات بيضاء وأربع سوداء، بينما يتم التوزيع داخل كل دوار على أساس وحدة قياس تسمى الخيمة، ويراعى فيها عدد الأفراد البالغين، مما يترتب عنه تغيير في عدد حصص الماء ومدة زمن السقي بشكل سنوي. أما عملية التوزيع، فيسهر عليها شخص يسمى الفصال، يشترط فيه أن يكون من أهل الأمانة وأن لا يقل عمره عن 25 سنة، وأن يكون من أهل الدوار. وقد خلص صاحب المقال إلى أن نضوب كمية المياه في عين إيگلي وتراجع صبيبها قد تسبب في تنامي ظاهرة الهجرة بالمنطقة.[2]

- مشكل الماء ووسائل جلبه وتقنيات استغلاله وقسمته بالمجال الريفي لجهة تانسيفت الشرقية، وتناول فيه مؤلفه بالدراسة مشكل قلة الموارد المائية بالجزء الشرقي لمنطقة تانسيفت عامة وبجماعة أولاد يعگوب على وجه الخصوص، واستعرض الوسائل والتقنيات المعتمدة في جلب الماء من الساقية اليعقوبية، وقسمته وتوزيعه بين المستفيدين، حيث يكون الماء رهن إشارة الجميع في أيام الوفرة من شهر نونبر إلى شهر مارس، بينما يتم الاحتكام للضوابط العرفية في فترات القلة من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر، بما فيها نظام النوبة في الدورة السقوية القائم على الخيمة والأثمان والأرباع والأنصاف والفردية، ويتولى الحَسَّاب أو الفصال الإشراف على عملية التوزيع تفاديا لاحتدام الصراع بين أهل العالية وأهل السافلة. وقد تخلى الناس عن هذه الضوابط العرفية بعد بناء السواقي الإسمنتية وخضوع عملية السقي لإدارة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز.[3]

-تلوث المياه السطحية والجوفية، ورصدت فيه صاحبته كل مصادر التلوث المتمثلة في السوائل المضرة بالبيئة ومياه الصرف الصحي، والأسمدة والمبيدات، والنفايات السائلة والصلبة، بالإضافة إلى المحروقات، ودعت إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من آثارها السلبية

(1) أحمد عمالك، «قسمة الماء بالقلد من خلال تحليل وثيقة من بني ملال،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 141-159.

(2) محمد الأكلع، «المياه بمنخفض عين ايگْلي الوضعية والمشاكل،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 160-165.

(3) أحمد زروال، «مشكل الماء ووسائل جلبه وتقنيات استغلاله وقسمته بالمجال الريفي لجهة تانسيفت الشرقية: جماعة أولاد يعقوب أنموذجا،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 166-197.

على المياه والتربة، كما دعت إلى إعادة تدوير النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي، والحد من استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية، والتحسيس بخطورة استعمال مواد التطهير بالبيوت، وتأثيرها السلبي على البيئة.[1]

- المهن المرتبطة بالماء: جلب تدبير وتوزيع، نموذج مراكش، واستعرض فيه صاحبه طرق جلب المياه إلى مدينة مراكش وضواحيها، وكيفية توزيعها، والوسائل المعتمدة في السقي التقليدي بالعرصات وبالحزام الأخضر المحيط بمدينة مراكش، بما فيها الخطارات والآبار والسواقي والربط وأگوگ ومصاريف السقي ومياه الفيض، كما تطرق إلى وحدات القياس المستعملة في القسمة والمتمثلة في الفردية والنوبة ونصف النوبة وربعها وثمنها، والخروبة وهي نصف الثمن، وتعادل 45 دقيقة تقريبا.[2]

- تدبير مياه السدود وأساليب الري الحديثة، وتناول فيه مؤلفه بالدراسة والتحليل مختلف المراحل التي مر منها السقي التقليدي بالمغرب، والوسائل المعتمدة فيه إلى أن عرف تحولات جوهرية بعد خضوع المغرب للاستعمار الفرنسي، وما أعقبه من انتشار الثقوب المائية على نطاق واسع، واستنزاف المياه الجوفية بواسطة الضخ الآلي، مما دفع بالفرنسيين إلى بناء منشآت مائية عصرية لتعبئة الموارد المائية على أسس حديثة، ويتعلق الأمر بالبحيرات الاصطناعية الكبرى المتمثلة في السدود. وبعد حصول المغرب على استقلاله، بذلت الدولة جهودا جبارة في إقامة عدد كبير من السدود بمختلف مناطق المملكة، حتى صارت من الدول الرائدة في مجال السياسة المائية. وبهدف تدبير الطلب المتزايد على الماء وترشيد استعماله، عمدت الدولة المغربية إلى سن القوانين الكفيلة بضبط استغلال المياه السطحية والجوفية، وأنشأت لذلك أجهزة إدارية متنوعة الاختصاصات والمسؤوليات، وأقامت مشاريع ري حديثة، مما مكن من التحكم في عملية الاستفادة من المياه واستعمالها في مشاريع زراعية موجهة حققت نتائج مهمة.[3]

- نظرة حول الموارد المائية بأحواض سوس ماسة: الحصيلة والتدبير، وشدد فيه مؤلفه على التراجع الملحوظ في كمية المياه في حوض سوس ماسة بفعل الاستغلال المكثف للمياه السطحية والباطنية في الزراعات السقوية، واستفحال هذه الظاهرة بسهل سوس بأكمله وخاصة بمنطقة الگردان، ابتداء من سبعينيات القرن الماضي، بسبب توالي سنوات الجفاف

(1) زينب مبسوط، «تلوث المياه السطحية والجوفية،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 198-203.

(2) مولاي إبراهيم لگديم الصوصي، «المهن المرتبطة بالماء: جلب تدبير وتوزيع، نموذج مراكش،» ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 204-220.

(3) أحمد هوزلي، تدبير مياه السدود وأساليب الري الحديثة، ضمن أعمال ندوة: **الماء المتملك**، 221-247.

واستنزاف الفرشة المائية عن طريق الضخ الكهربائي من الآبار العميقة، مما أدى إلى استفحال ظاهرة الجفاف وتراجع مساحة الأراضي المزروعة.[1]

- عوامل وفرة المياه أو ندرتها في حوض الصرف المائي: حوض أوريكا بأعالي تانسيفت ومارغن بأعالي درعة كنموذج، وبين فيه مؤلفاه الفرق بين هذين الحوضين من حيث وفرة المياه وقلتها، حيث يعرف حوض أوريكا تساقطات مهمة طيلة فصول السنة، بينما تقل الأمطار في حوض مارغن، ويستمر الجفاف به لسنوات عديدة، ولا تتغذى الفرشة المائية إلا بواسطة بعض الزخات المطرية القليلة وما ينجم عنها من فيضانات. ونظرا لهذه الفوارق في نسبة التساقطات بين هذه الحوضين، فإن حوض أوريكا، يتوفر على إمكانيات مائية كبيره، تسمح بإقامة السواقي على طول المجاري المائية، مما يمكن ساكنته من الاستفادة من مياه الري في ممارسة النشاط الزراعي، بينما يقل هذا النشاط في حوض مارغن بشكل ملحوظ.[2]

(1) M'Bark AGoussine, «Aperçu sur les ressources en eau dans les bassins de Souss Massa (Bilan et Gestion),» in Aᶜmāl Nadwat : *Al-Aā'al-Moutamallak : ad-Dawal, al-Qisma wa l-Haq at-Taṣaruf fi al-Hadh mina al-Mā'* (Marrakeck : al-Maṭbaᶜa wa al-Warrāqa al-Watanya, publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Marrakech, 2002), 248-266.

(2) Mohamed El Mehdi Saidi et M'Bark AGoussine, «Facteurs d'abondance ou de pénurie d'eau sur un bassin versant : Exemples des bassins de l'Ourika (Haut-Tensift) et du Marghène (Haut-Daraa),» in Aᶜmāl Nadwat : *Al-Aā'al-Moutamallak,* 267-278.